الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/41/859
21 November 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الحادية والاربعون
البند ٨١ من جدول الاعمال

التدريب والبحث

تقرير اللجنة الثانية

المقرر : السيد بوريس غوديما

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٣ المعقودة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمالها البند المعنون :

التدريب والبحث

(أ) معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث :

'١' تقرير المدير التنفيذي ؛

'٢' تقرير الامين العام ؛

(ب) جامعة الامم المتحدة : تقرير مجلس الجامعة ؛

(ج) نهج موحّد في تحليل التنمية وتخطيطها : تقرير الامين العام ؛

(د) جامعة السلم .

وقررت الجمعية العامة في الجلسة ذاتها إحالة البند الى اللجنة الثانية .

Digitized by UNOG Library

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في هذا البند في جلساتها ١٣ و ١٥ الى ١٧ و ٢٠ و ٢٧ و ٢٨ المعقودة في ١٦ - ١٧ و ٢٠ و ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ، و ٤ و ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ . ويرد بيان بالمناقشات العامة للجنة بشأن هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/41/SR.13, 15-17) . ويوجّه الانتباه أيضا الى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها ٣ الى ٩ المعقودة في ٦ وفي الفترة من ٨ الى ١٠ تشرين الاول/اكتوبر (A/C.2/41/SR.3-9) .

٣ - وكان معروضا على اللجنة ، من أجل النظر في هذا البند ، الوثائق التالية :

A/41/461-E/1986/119 and Corr.1 رسالة مؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة الى الامين العام من ممثلي اسبانيا واستراليا والمانيا (جمهورية - الاتحادية) وايسلندا وبلجيكا والدانمرك وكندا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية واليابان لدى الامم المتحدة يحيلون بها نصّا عنوانه "المساهمات في الانشطة الإنمائية لمنظومة الامم المتحدة"

(أ) معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

A/41/14 تقرير المدير التنفيذي لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث(١)

A/41/521 تقرير الامين العام عن معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (قرار الجمعية العامة ٤٠/٢١٤)

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ١٤ (A/41/14) .

Digitized by UNOG Library

(ب) جامعة الامم المتحدة

A/41/3	تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٦ ، الفصل الثالث ، الفرع 'أولا'[٢]	/4
A/41/31	تقرير مجلس جامعة الامم المتحدة[٣]	

(ج) نهج موحّد في تحليل التنمية وتخطيطها

A/41/3	تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الفصل الثاني	
A/41/323-E/1986/77 and Add.1	تقرير الامين العام عن النهج الموحّد في تحليل التنمية وتخطيطها	

(د) جامعة السلم

A/41/3	تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٨٦ ، الفصل الثالث ، الفرع دال	/4

٤ - وفي الجلسة ١٣ المعقودة في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ، أدلى عميد جامعة الامم المتحدة ببيان استهلالي .

٥ - وفي الجلسة ١٥ المعقودة في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ، أدلى المدير التنفيذي لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ببيان استهلالي . كما أدلى ممثل الامين العام في مجلس جامعة السلم ببيان أيضا .

---

(٢) المرجع ذاته ، الملحق رقم ٣ (A/41/3) .

(٣) المرجع ذاته ، الملحق رقم ٣١ (A/41/31) .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/41/L.36

٦ - وفي الجلسة ٣٨ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، كان أمام اللجنة مشروع القرار A/C.2/41/L.36 المعنون "خطة لإعادة تشكيل هيكل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث" الذي قدمه نائب رئيس اللجنة السيد اوسكار دي روخاس (فنزويلا) .

٧ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ممثل شعبة الميزانية ببيان عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/41/L.36 .

٨ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/41/L.36 (انظر الفقرة ٢١ ، مشروع القرار الاول) .

٩ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكندا ومصر ببيانات ؛ كما أدلى المدير التنفيذي لليونيتار ببيان أيضا .

باء - مشروع القرار A/C.2/41/L.16

١٠ - وفي الجلسة ٣٠ المعقودة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ، قدم ممثل بنغلاديش مشروع القرار A/C.2/41/L.16 المعنون "جامعة الامم المتحدة" بالنيابة عن الاردن واندونيسيا وايسلندا وباكستان وبنغلاديش وجامايكا وسري لانكا والصين وغانا والفلبين وفنلندا وكولومبيا ومصر والنمسا واليابان ، وقام بتنقيحه شفهيا بأن استعاض عن كلمة "أوجدت" في الفقرة الاخيرة من الديباجة بكلمة "اكتسبت" وبأن حذف كلمة "الاعضاء" في الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار . وانضم في وقت لاحق كل من بولندا وكوت ديفوار ونيبال الى مقدمي مشروع القرار الذي أصبح نصه ، بعد تعديله شفهيا ، على النحو التالي :

جامعة الامم المتحدة

"ان الجمعية العامة ،

"اذ تؤكد من جديد قراراتها السابقة بشأن جامعة الامم المتحدة ،

Digitized by UNOG Library

"وقد نظرت في تقرير مجلس جامعة الامم المتحدة عن أعمال الجامعة في عام ١٩٨٥[٣] ،

"واذ تلاحظ مع التقدير مساهمات جميع البلدان التي قامت بدعم الجامعة ،

"واذ تلاحظ ايضا مع التقدير اهتمام حكومة اليابان المستمر بإنشاء مبنى للمقر الدائم ودعمها لإنشائه ،

"واذ تعرب عن تقديرها لحكومة فنلندا لاستمرارها في تقديم الدعم المالي وغيره من الدعم الى أول مركز للبحث والتدريب تقيمه الجامعة ، وهو المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية ،

"واذ تلاحظ القرار ٥ - ٢ - ٤ الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة ،

"واذ تلاحظ مع الارتياح ان عام ١٩٨٥ يوافق الذكرى العاشرة لانشاء الجامعة ، وان الجامعة قد اكتسبت خلال الـ ١٠ سنوات الاولى من عمرها هوية مؤسسية مميزة في منظومة الامم المتحدة وفي المجتمع الاكاديمي والعلمي الدولي ،

"١ - ترحب بالتقدم الذي أحرزته الجامعة في تنفيذ برامج البحث والتدريب المتقدم ، ونشر المعرفة وكذلك في تنفيذ الانشطة المخطط لها في اطار المنظور الاول المتوسط الاجل (١٩٨٢ - ١٩٨٧) ؛

"٢ - تلاحظ مع التقدير قرار المجلس باجراء تقييم خارجي شامل لاعمال الجامعة خلال الـ ١٠ سنوات الاولى من عمرها بغية تقييم مدى تحقيق الجامعة لاهداف ميثاقها ، وذلك بهدف وضع مقترحات لتعزيز ادائها في المستقبل ، ومن ثم الاسهام بصورة كبيرة في التخطيط لاعمالها المقبلة ؛

Digitized by UNOG Library

"٣ - تلاحظ مع الارتياح ان المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية قد بدأ اعماله في هلسنكي في عام ١٩٨٥ ، وانه أحرز تقدما كبيرا فيما يتعلق بمواضيع البحث الثلاثة الواردة في برنامجه الاولي ، وهي : "الجوع والفقر : أفقر بليون" و "النقد والتمويل والتجارة : اصلاحات من أجل التنمية العالمية" و "التنمية والتحول التكنولوجي : ادارة التغيير" ؛

"٤ - تلاحظ مع الارتياح التقدم الجاري احرازه نحو اقامة مراكز اخرى للتدريب والبحث ، ولاسيما المعهد المقترح للموارد الطبيعية في افريقيا ؛

"٥ - تلاحظ استمرار وزيادة الانشطة التعاونية لجامعة الامم المتحدة مع الامم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة من جهة ، ومع المجتمع الاكاديمي والعلمي الدولي من جهة أخرى ، مما يزيد من استجابة الجامعة للقضايا والمشاكل العالمية ، ويجعل أعمالها أوثق اتصالا باهتمامات منظومة الامم المتحدة والمجتمع الاكاديمي العالمي فيما يتعلق بالقضايا والمشاكل العالمية ؛

"٦ - تسلم بحاجة الجامعة الى تكوين صندوق الهبات وصندوق التشغيل الخاصين بها بغية زيادة دخلها الاساسي ؛

"٧ - تناشد بشدة جميع الدول أن تحيط علما بالتقدم الذي أحرزته جامعة الامم المتحدة وباهمية أعمالها بالنسبة لاهتمامات الامم المتحدة ، وان تتبرع بسخاء على وجه السرعة لصندوق الهبات الخاص بالجامعة ولمعاهدها الفرعية ، وأن تقوم ، اما بالاضافة الى ذلك ، أو بدلا منه ، بتقديم مساهمات تشغيلية الى الجامعة لتمكينها من الوفاء بولايتها على نحو فعال وفقا لميثاقها ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة" .

١١ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح (A/C.2/41/L.16/Rev.1) مرفوع باسم مقدميه المدرجة اسماؤهم في الفقرة ١٠ .

١٢ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/41/L.16/Rev.1 (انظر الفقرة ٢١ ، مشروع القرار الثاني) .

Digitized by UNOG Library

١٣ - وبعد اعتماد مشروع القرار المنقح ، أدلى ممثل بوليفيا ببيان .

جيم - مشروع القرار A/C.2/41/L.17

١٤ - في الجلسة ٣٠ المعقودة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ، قدم ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بالنيابة عن بولندا أيضا ، مشروع القرار A/C.2/41/L.17 المعنون "نهج موحّد في تحليل التنمية وتخطيطها" ، وفيما يلي نصه :

نهج موحّد في تحليل التنمية وتخطيطها

"إن الجمعية العامة ،

"اذ تشير الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يضم مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، وقرارها ١٧٩/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها ،

"واذ تضع في اعتبارها قرارها ١٧٨/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن تعزيز دور الامم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والعلمي - التكنولوجي والاجتماعي على الصعيد الدولي والذي يؤكد عزم الدول الاعضاء على تعزيز منظومة الامم المتحدة بوصفها اطارا للحوار البناء والجهود المشتركة في سبيل حل المشاكل الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك المشاكل التي تواجه البلدان النامية ،

"واذ تضع في اعتبارها الاستنتاجات التي توصلت اليها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتيها السادسة والعشرين والسابعة والعشرين فيما يتعلق بالمسؤولية الخاصة للامم المتحدة عن اجراء بحوث بشأن المسائل الشاملة والقطاعية والترابط بينها من أجل مساعدة الدول الاعضاء ، والهيئات الحكومية الدولية المختصة في مداولاتها ،

"واذ تعتقد أن اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها هو أداة فعالة لإدماج العناصر الاقتصادية والاجتماعية في صياغة السياسات والبرامج على الصعيدين الوطني والدولي لصالح التقدم الاجتماعي والاقتصادي والرفاه البشري ،

Digitized by UNOG Library

"واذ تؤكد أن القضاء على الجوع وسوء التغذية وحل المشاكل الاجتماعية الاخرى على أساس التنمية الصناعية والزراعية والريفية من بين الاهداف الاساسية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

"واذ تشير الى برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠[٤] الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة ،

"واذ تؤكد من جديد أن لكل دولة الحق السيادي ، غير القابل للتصرف ، في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وفقا لمشيئة شعبها وبدون تدخل خارجي ،

"١ - تحيط علما بتقرير الامين العام عن النهج الموحد في تحليل التنمية وتخطيطها[٥] ؛

"٢ - تعتبر أن اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها على الصعيد الوطني يشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني العامة والخاصة يشكل وسيلة لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية مستمرة ؛

"٣ - تدعو الحكومات الى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تعزيز ادارة شؤونها الاقتصادية عن طريق تطبيق نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها في اقتصاداتها ، لا سيما فيما يتعلق بادماج تنمية انتاج الاغذية والزراعة مع دعم التصنيع والهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية ؛

"٤ - ترجو من الامين العام مراعاة نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها في تقاريره عن تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ ؛ آخذا في الاعتبار تأكيده على التنمية الزراعية للقارة ؛

---

(٤) القرار د إ - ٢/١٣ ، المرفق .

(٥) A/41/323-E/1986/77 و Add.1 .

Digitized by UNOG Library

"٥ - ترجو من الامين العام أن يضمن تطبيق النهج الموحد في تحليل التنمية وتخطيطها في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الامم المتحدة ، والبحوث والاسقاطات والتقارير الجارية بما في ذلك "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" وكذلك في تقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ؛

"٦ - ترجو من الامين العام ان يواصل دراسة مسالة النهج الموحد في تحليل التنمية وتخطيطها لكي يتيح لجميع الدول الخبرة الوطنية والدولية في هذا الميدان" .

١٥ - وفي الجلسة ٢٨ المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع القرار المنقح (A/C.2/41/L.17/Rev.1) المرفوع باسم مقدميه المدرجة أسماؤهم في الفقرة ١٤ .

١٦ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/41/L.17/Rev.1 (انظر الفقرة ٢١ ، مشروع القرار الثالث) .

١٧ - وقبل اعتماد مشروع القرار المنقح ، أدلى ممثل كندا ببيان .

١٨ - وبعد اعتماد مشروع القرار المنقح ، أدلى ممثل تشيكوسلوفاكيا ببيانات (وكذلك بالنيابة عن بلغاريا وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية وهنغاريا ومنغوليا وبولندا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وشيلي) .

دال - مشروع القرار A.C.2/41/L.15

١٩ - في الجلسة ٣٠ المعقودة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ، قدم ممثل كوستاريكا مشروع القرار A.C.2/41/L.15 المعنون "جامعة السلم" . وانضمت الارجنتين في وقت لاحق الى مقدمي مشروع القرار .

٢٠ - وفي الجلسة ٣٧ المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر اعتمدت اللجنة مشروع القرار A.C.2/41/L.15 (انظر الفقرة ٢١ ، مشروع القرار الرابع) .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

٢١ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الاول

خطة لإعادة تشكيل هيكل معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣١٤/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي رجت فيه من الامين العام أن يعد خططا محددة شاملة لمستقبل معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث على أساس إما خيار إغلاق المعهد أو خيار اعادة تشكيل هيكله بما في ذلك اعداد مخطط لمشروع محدد لتمويل المعهد على أساس طويل الاجل ومستقر ومقترحات محددة لتحسين الترتيبات الادارية لضمان فعالية التكاليف ،

وإذ تشير أيضا الى قراريها ١٤٢/٣٧ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٧٧/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، اللذين طلبت فيهما الى الامين العام أن يقدم تقريرا عن ترتيبات تمويل طويلة الاجل للمعهد تجعل تمويله قائما على أساس يمكن التنبؤ به بشكل أفضل ويكون مضمونا ومستمرا ،

وإذ تشير كذلك الى قرارها ١٧٧/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ الذي رجت فيه من الامين العام أن يعد دراسة شاملة عن المعهد وأنشطته في مجال التدريب والبحث وتمويله ودوره في المستقبل ،

وقد نظرت في تقرير الامين العام[٦] وفي تقرير المدير التنفيذي لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث[١] ،

---

(٦) A/41/521 .

Digitized by UNOG Library

وإذ تسلم باستمرار أهمية ومناسبة الولاية المنوطة بالمعهد وبصفة خاصة في وقت أصبح فيه تحسين فعالية الامم المتحدة أحد الشواغل الرئيسية للدول الاعضاء ،

وإذ تلاحظ مع الاسف أن مؤتمر الامم المتحدة لاعلان التبرعات للانشطة الانمائية لعام ١٩٨٥ لم يتسن له أن يقدم للصندوق العام للمعهد مستوى الموارد المطلوب للحفاظ أثناء عام ١٩٨٦ على المعهد بوصفه كيانا تتوفر له أسباب البقاء ،

وإذ تلاحظ مع القلق عدم وجود قاعدة واسعة بما فيه الكفاية من البلدان المانحة التي تقدم الدعم الى المعهد ،

وإذ تلاحظ كذلك مع الاسف أن التبرعات المقدمة الى المعهد لم تكن كافية حتى الآن لضمان مستوى الموارد المطلوب للحفاظ عليه بوصفه كيانا تتوفر له أسباب البقاء وانه لم يتسن التوصل الى اتفاق بشأن أي من الخيارات الثلاثة لترتيبات التمويل الطويل الاجل للمعهد التي أوصى بها مجلس الامناء ، وهي اقامة صندوق احتياطي أو اتباع نظام التغذية بالموارد أو انشاء صندوق للهبات ،

١ - تحيط علما بتقرير الامين العام وبتقرير المدير التنفيذي لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ؛

٢ - تؤكد من جديد استمرار أهمية الولاية المنوطة بالمعهد وتحيط علما برأي الامين العام القائل بأن هذه الولاية مازالت صحيحة ومفيدة ؛

٣ - توصي باعادة تشكيل هيكل المعهد على أساس ما يلي :

أولا - البرنامج

ألف - التدريب

١ - يكون التدريب هو المحور الرئيسي لانشطة المعهد خلال الفترة المؤقتة ، وينبغي أن ينعكس ذلك التركيز على النحو الواجب في مخصصات الميزانية ؛

Digitized by UNOG Library

٣ - ينصب تركيز البرنامج التدريبي الاساسي الممول من الصندوق العام على التدريب في مجال التعاون الدولي والدبلوماسية المتعددة الاطراف على مختلف المستويات وعلى تدريب الاشخاص من البلدان النامية بالدرجة الاولى ؛

٣ - لن تترتب على برامج التدريب التي يضعها وينفذها المعهد لحساب هيئات الامم المتحدة الاخرى ووكالاتها المتخصصة أي التزامات مالية بالنسبة للصندوق العام وتنفذ تلك البرامج على أساس سداد التكلفة بالكامل ؛

٤ - يمول من المنح المناطة بأغراض خاصة التدريب في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو أي أنشطة تدريبية أخرى .

باء - البحث

١ - تستمر مشاريع البحث الجارية إلى أن يتم انجازها ؛

٢ - تعطى الأولوية في المستقبل الى الطلبات المقدمة من الامين العام لاجراء البحث والدراسة لزيادة فعالية الامم المتحدة ؛ ولتحقيق هذه الغاية يرجى من الامين العام الافادة بالكامل من الخبرة الفنية والتسهيلات المتاحة لدى المعهد ؛

٣ - تنفذ وفقا لمدى توفر الموارد أنشطة البحث الاخرى المتصلة بالولاية المنوطة بالمعهد ، بما في ذلك المشاريع الجديدة التي يوافق عليها مجلس الامناء ؛

٤ - يمكن تمويل أنشطة البحث والدراسة الداخلة في نطاق ولاية المعهد من المنح المناطة بأغراض خاصة على أساس التكلفة الكاملة ؛

٥ - يمول من المنح المناطة بأغراض خاصة البحث المقترن بالتدريب في مجال تقنيات التفاوض والقانون الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

جيم - المشاريع الممولة من المنح المناطة بأغراض خاصة

١ - تلقي المنح المناطة بأغراض خاصة الترحيب مادامت تقدم من أجل الانشطة التي تتصل اتصالا مباشرا بولاية المعهد ولا تتداخل مع الاعمال المضطلع بها في أي مكان آخر بمنظومة الامم المتحدة ؛

٢ - تغطي المنح المناطة بأغراض خاصة تكاليف دعم المشاريع بما نسبته ١٣ في المائة على الاقل ، بالاضافة الى التكاليف الكاملة ؛

٣ - يوفر المدير التنفيذي للمعهد الى جميع الدول وهيئات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية قائمة وافية ببرامج التدريب والبحث التي لا يمكن تمويلها من الصندوق العام بسبب نقص الموارد المالية ؛ ويمكن للجهات المانحة تقديم منح مناطة بأغراض خاصة لتنفيذ تلك البرامج .

ثانيا - المالية والادارة

في ضوء البرنامج المعاد تشكيله والمبين أعلاه يرجى من الامين العام أن يستعرض الادارة والموظفين والترتيبات الادارية والمالية للمعهد لضمان تنفيذ البرنامج المعاد تشكيله بطريقة فعالة بالقياس الى التكاليف .

ألف - الميزانية

ان تقديرات الميزانية لعام ١٩٨٧ على النحو المبين في مرفق تقرير الامين العام (٦) وفي المخصصات المقترحة لعام ١٩٨٧ التي أعدها المعهد غير متوازنة ، كما أن التكاليف الادارية للموظفين لا تتناسب مع تكاليف انجاز البرامج .

١ - لن يتم تحميل المخصصات المرصودة لبرامج التدريب أو البحث أي مرتبات للوظائف أو اجزاء منها فيما عدا الوظائف التي يشغلها موظفو الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة المكلفون بالعمل في الفرعين المسؤولين عن تلك البرامج ؛

Digitized by UNOG Library

٢ - تتفق المخصصات المرصودة للبرنامج والتكاليف التشغيلية العامة مع الاولوية المعطاة للانشطة ؛

٣ - تخفض تكاليف التشغيل العامة الى أدنى حد ، وبصفة خاصة في الابواب المتصلة بسفر الموظفين وجمع الاموال والاثاث والمعدات والاتصالات والنفقات المتنوعة ؛

٤ - تخفض تكاليف الموظفين بالنسبة لتكاليف التشغيل بحيث تصبح نسبتها مكافئة للنسبة الموجودة في المؤسسات المماثلة بمنظومة الامم المتحدة ؛

٥ - يعتمد المعهد كلية على التبرعات ؛

٦ - ينظر المعهد في الطرق الكفيلة بزيادة ايراداته بجملة أمور منها الايرادات الايجارية عن طريق زيادة الكفاءة في استخدام أماكن العمل الخاصة به .

باء - الموظفون

يرجى من الامين العام استعراض تكوين ورتب الموظفين ، بما في ذلك وظيفة المدير التنفيذي ، واضعا في الاعتبار ضرورة كفالة أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة مع ايلاء الاعتبار الواجب لتحقيق التوزيع الجغرافي على أوسع نطاق ممكن وذلك تحقيقا لما يلي :

١ - تنويع تكوين موظفي الفئة الفنية بغية تجنب قصره على الوظائف العليا والافادة من تجارب وخبرات موظفي الفئة الفنية من الرتب الدنيا المتاحين في معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ؛ وفي هذا الصدد يمكن أن يضطلع موظفو الفئة الفنية من الرتب الدنيا بمهام غير برنامجية ، مثل العلاقات الخارجية والادارة والمالية بالمعهد بعد اعادة تشكيل هيكله ؛

٢ - توزيع الموظفين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة فيما بين مختلف فروع المعهد بالنسبة لعبء العمل والمهام المسندة الى الفروع في البرنامج بعد إعادة تشكيله وعند مستوى يمكّن المعهد من تنفيذ برنامج له وزنه ؛

Digitized by UNOG Library

٣ - إعطاء الاولوية ، عند تعيين الموظفين لتنفيذ المشاريع الممولة من المنح المناطة بأغراض خاصة ، لموظفي المعهد من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة الذين لا يمكن استبقاءهم كموظفين أساسيين يتقاضون مرتباتهم من الصندوق العام ، والنظر في توظيف هؤلاء الاشخاص لدى المؤسسات الاخرى بمنظومة الامم المتحدة التي يمكن ان تستعين بمهاراتهم ، حسب الاقتضاء ؛

٤ - الاحتفاظ بقائمة بالخبراء الاستشاريين والخبراء والموظفين الذين يعملون بالتناوب الذين قد يحتاج المعهد الى خدماتهم من أجل تنفيذ المشاريع والبرامج بدون تكلفة أو عن طريق التمويل من المنح المناطة بأغراض خاصة .

جيم - مجلس الامناء

يرجى من الامين العام أن يكفل الامتثال التام لمقرر المجلس بألا يتم تحميل ميزانية المعهد بأي تكاليف مالية من أجل تسيير أعمال المجلس وأن يتضمن اختيار أعضاء مجلس الامناء ممثلي الحكومات الذين يكونون على حسن دراية بأعمال المعهد والامم المتحدة .

٤- ترجو من الامين العام أن ينفذ ، بالتشاور الوثيق ، حسب الاقتضاء ، مع جميع الدول ، إعادة تشكيل هيكل المعهد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ وفقا للتوصيات المبينة أعلاه ، وبقدرة تكفي لضمان استمرار المعهد ككيان مستقل تتوفر له أسباب البقاء ، وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمنه تقييما شاملا للخبرة المكتسبة من الحل المؤقت في عام ١٩٨٧ لتمكين الجمعية العامة من تقييم الحالة والتوصل الى قرار بشأن مستقبل المعهد ؛

٥- ترجو كذلك من الامين العام ، في حالة عدم كفالة التمويل اللازم عن طريق تنفيذ الحل المؤقت على النحو المحدد أعلاه ، أن يتخذ خطوات بغرض القيام ، حسب الاقتضاء ، بانهاء انشطة المعهد على مراحل بأكثر الطرق الممكنة فعالية من حيث التكاليف ، وأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين اقتراحا تفصيليا بشأن إعادة توزيع انشطة المعهد المناسبة والاساسية على الكيانات الاخرى بمنظومة الامم المتحدة ؛

Digitized by UNOG Library

٦- تحث جميع الدول التي لم تقدم مساهمات بعد الى المعهد على أن تفعل ذلك وتطلب الى جميع الدول أن تعمل على زيادة تبرعاتها الى المعهد في مؤتمر الامم المتحدة لإعلان التبرعات للانشطة الانمائية لعام ١٩٨٦ وبعده بهدف تمكين المعهد من تنفيذ خطة اعادة التشكيل ومواصلة الوفاء بالولاية الهامة المنوطة به وتناشد الجهات المانحة التي لا تعتزم الاعلان عن تبرعات أن تعيد النظر في التبرع الى المعهد بمستوى يتناسب مع قدرتها ؛

٧- تناشد جميع الدول أن تقدم منحا مناطة بأغراض خاصة لتمكين المعهد من تنفيذ برامج التدريب والبحث التي لا يمكن تمويلها من الصندوق العام للمعهد وتطلب الى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تتبرع الى المعهد .

مشروع القرار الثاني

جامعة الامم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قراراتها السابقة بشأن جامعة الامم المتحدة ،

وقد نظرت في تقرير مجلس جامعة الامم المتحدة عن أعمال الجامعة في عام ١٩٨٥[٣] ،

وإذ تلاحظ مع التقدير مساهمات جميع البلدان التي قامت بدعم الجامعة ،

وإذ تلاحظ أيضا مع التقدير اهتمام حكومة اليابان المستمر بإنشاء مبنى للمقر الدائم ودعمها لإنشائه ،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة فنلندا لاستمرارها في تقديم الدعم المالي وغيره من الدعم الى أول مركز للبحث والتدريب تقيمه الجامعة ، وهو المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية ،

Digitized by UNOG Library

وإذ تلاحظ المقرر ٤/٣/٥ الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته الرابعة والعشرين بعد المائة ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح ان عام ١٩٨٥ يوافق الذكرى العاشرة لانشاء الجامعة ، وان الجامعة قد اكتسبت خلال الـ ١٠ سنوات الاولى من عمرها هوية مؤسسية مميزة في منظومة الامم المتحدة وفي المجتمع الاكاديمي والعلمي الدولي ،

١ - ترحب بالتقدم الذي احرزته الجامعة في تنفيذ برامج البحث والتدريب المتقدم ، ونشر المعرفة وكذلك في تنفيذ الانشطة المخطط لها في إطار المنظور الاول المتوسط الاجل (١٩٨٢ - ١٩٨٧) ؛

٢ - تلاحظ مع التقدير قرار المجلس باجراء تقييم خارجي شامل لاعمال الجامعة خلال الـ ١٠ سنوات الاولى من عمرها بغية تقييم مدى تحقيق الجامعة لاهداف ميثاقها ، وذلك بهدف وضع مقترحات لتعزيز ادائها في المستقبل ، ومن ثم الاسهام بصورة كبيرة في التخطيط لاعمالها المقبلة ؛

٣ - تلاحظ مع الارتياح ان المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية قد بدأ اعماله في هلسنكي في عام ١٩٨٥ ، وانه أحرز تقدما كبيرا فيما يتعلق بمواضيع البحث الثلاثة الواردة في برنامجه الاولي ، وهي " "الجوع والفقر : أفقر بليون" و "النقد والتمويل والتجارة : اصلاحات من أجل التنمية العالمية" و "التنمية والتحول التكنولوجي : إدارة التغيير" ؛

٤ - تلاحظ أيضا مع الارتياح التقدم الجاري احرازه فيما تقوم به جامعة الامم المتحدة من إنشاء مراكز أخرى للبحث والتدريب ، ولاسيما المعهد المقترح للموارد الطبيعية في افريقيا ؛

٥ - ترجو من جامعة الامم المتحدة لدى إعداد تقريرها الى الجمعية العامة أن تأخذ في الاعتبار التعليقات التي أبدتها الحكومات في الجمعية العامة بشأن طريقة عرض أنشطة الجامعة ، لاسيما عن طريق تعزيز المحتوى التحليلي للتقرير ؛

Digitized by UNOG Library

٦ - تلاحظ استمرار وزيادة الانشطة التعاونية لجامعة الامم المتحدة مع الامم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة من جهة ، ومع المجتمع الاكاديمي والعلمي الدولي بما في ذلك المراكز الوطنية للبحث من جهة أخرى ، مما يزيد من استجابة الجامعة للقضايا والمشاكل العالمية ، ويجعل أعمالها أوثق اتصالا باهتمامات منظومة الامم المتحدة والمجتمع الاكاديمي العالمي فيما يتعلق بالقضايا والمشاكل العالمية ؛

٧ - تسلم بحاجة الجامعة الى تكثيف جهودها في جمع التبرعات لتكوين صندوق الهبات وصندوق التشغيل الخاصين بها بغية زيادة دخلها الاساسي ؛

٨ - تناشد بشدة جميع الدول أن تحيط علما بالتقدم الذي أحرزته جامعة الامم المتحدة وباهمية أعمالها بالنسبة لاهتمامات الامم المتحدة ، وأن تتبرع بسخاء على وجه السرعة لصندوق الهبات الخاص بالجامعة ولمعاهدها الفرعية ، وأن تقوم ، اما بالاضافة الى ذلك ، أو بدلا منه ، بتقديم مساهمات تشغيلية الى الجامعة لتمكينها من الوفاء بولايتها على نحو فعال وفقا لميثاقها ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

مشروع القرار الثالث

نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يضم مرفقه الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

واذ تشير أيضا الى قرارها ١٧٩/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها ،

Digitized by UNOG Library

واذ تضع في اعتبارها قرارها ١٧٨/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن تعزيز دور الامم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والعلمي - التكنولوجي والاجتماعي على الصعيد الدولي والذي أكدت فيه ، بين جملة أمور ، عزم الدول الاعضاء على تعزيز منظومة الامم المتحدة بوصفها إطارا للحوار البناء والجهود المشتركة في سبيل حل المشاكل الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك المشاكل التي تواجه البلدان النامية ،

واذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ الذي أيد فيه المجلس الاستنتاجات التي توصلت اليها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والعشرين فيما يتعلق بالمسؤولية الخاصة للامم المتحدة عن إجراء بحوث بشأن المسائل الشاملة والقطاعية والترابط بينها من أجل مساعدة الدول الاعضاء ، والهيئات الحكومية الدولية المختصة في مداولاتها ،

واذ تؤمن بالفائدة التي ينطوي عليها إدماج العناصر الاقتصادية والاجتماعية في صياغة السياسات والبرامج على الصعيدين الوطني والدولي لصالح التقدم الاجتماعي والاقتصادي والرفاه البشري ،

واذ تؤكد ان القضاء على الجوع وسوء التغذية وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الاخرى على أساس التنمية الصناعية والزراعية والريفية من بين أهداف عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ،

واذ تشير الى برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة[٤] ،

واذ تؤكد من جديد أن لكل دولة الحق السيادي ، غير القابل للتصرف ، في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي وفقا لمشيئة شعبها وبدون تدخل خارجي ،

١- تحيط علما بتقرير الامين العام عن النهج الموحد في تحليل التنمية وتخطيطها ، وعلى الاخص بالملاحظات والاستنتاجات الواردة فيه[٥] ؛

Digitized by UNOG Library

٢- تعتبر ان اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها ، يأخذ بعين الاعتبار مختلف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاقتصادات الوطنية هو أحد الادوات لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية مستمرة ؛

٣- تدعو الدول الى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، اذا طلبت ذلك ، لتعزيز قدراتها الادارية في اتباع نهج موحد في تحليل التنمية ، واستراتيجيات وأساليب التخطيط الشاملة للاقتصاد الكلي ، لاسيما فيما يتعلق بادماج انتاج الاغذية والزراعة في جميع القطاعات ، ودعم التصنيع والهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية ؛

٤- ترجو من الامين العام أن يأخذ في اعتباره اتباع نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها عند إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبحوث والاستقاطات والتقارير الجارية بما في ذلك "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" و "تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم" وكذلك عند تقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ؛

٥- ترجو أيضا من الامين العام أن يواصل إتاحة الخبرة المكتسبة في مجال استخدام نهج موحد في تحليل التنمية وتخطيطها للدول ، آخذا بعين الاعتبار ظهور أفكار جديدة تتصل بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

Digitized by UNOG Library

مشروع القرار الرابع

جامعة السلم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراراتها ١٠٩/٣٣ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١١١/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٥٥/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ،

وإذ تحيط علما بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ ، و ٦/١٩٨٦ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ ،

تقرر تأييد القرار ٦/١٩٨٦ الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

- - - - -

Digitized by UNOG Library